# دور وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية في دعم المشروعات متناهية الصغر: دراسة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨

د. عفت الزغبى *

**مستخلص**

*ساهمت التحولات النظرية والتطبيقية في حقل الإدارة العامة منذ أواخر القرن الماضي في إعادة النظر في التوجهات الإغاثية لأجهزة الدولة بغرض التعامل مع مشكلة الفقر. بحثت الدراسة أهم أنشطة وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية في دعم المشروعات متناهية الصغر كوسيلة للحد من الفقر، وذلك بالتركيز على الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٨. وخلصت الدراسة إلى أن تلك الفترة قد شهدت استمراراً لجهود الوزارة السابقة مع الاستفادة من التوجهات الحديثة في حقل الإدارة العامة في البحث عن مصادر جديدة للتمويل. لم يقتصر التغير في دور الوزارة خلال فترة الدراسة فقط على ذلك وإنما تعداه إلى التغير في منطق وآليات الدعم مع استحداث عدد من البرامج والمبادرات الجديدة.*

**كلمات مفتاحية**: الحد من الفقر- المشروعات متناهية الصغر- وزارة التضامن الاجتماعي.

**مقدمة:**

تمثل ظاهرة الفقر إحدي التحديات الرئيسة التي تعوق جهود تحقيق التنمية المستدامة في الدول الآخذة في النمو. يوجد اتفاق عالمي على أهمية تكاتف جهود كافة أنواع المنظمات للسعي نحو الحد من الفقر. وينظر لتوليد فرص العمل من خلال المشروعات متناهية الصغر كوسيلة للتخفيف من مشكلة الفقر خاصة لدى الفئات الأولى بالرعاية.

وتبحث هذه الورقة أهم إسهامات وزارة التضامن الاجتماعي المصرية – كأحد أهم منظمات الإدارة العامة المصرية المعنية بدعم جهود الحماية الاجتماعية والحد من مشكلة الفقر – في دعم المشروعات متناهية الصغر(Micro Enterprises) كإحدى آليات التغلب على مشكلة الفقر في المجتمع المصري. وتركز الدراسة على الفترة من ٢٠١٢ – ٢٠١٨ في محاولة لفهم طبيعة الاستمرار والتغير في ذلك الدور بعد قيام

* مدرس الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

E.mail: ealzoghby@feps.edu.eg

ثورة الخامس والعشرين من يناير والتي نادت بالسعي نحو تلبية احتياجات جموع المواطنين من: العيش، الحرية والعدالة الاجتماعية.

**المشكلة البحثية:**

ركزت بعض الدراسات السابقة على بحث تأثير المشروعات متناهية الصغر على تحسين مستوي معيشة أصحابها في الدول الآخذة في النمو كبنجلاديش (Habib et al, 2015)[١]، الأردن (العبد الله وآخرون، ٢٠١٧)[٢]، غانا (Agyapong, 2010)[٣] ومصر (الشايب، ٢٠١٠)[٤]. وركز البعض الآخر على البعد التمويلي للمشروعات متناهية الصغر (Dhakal, 2010)[٥] وبحث دور التمويل الأصغر في دعم تلك المشروعات (توما، ٢٠١٤)[٦]، (عاشور، ٢٠١٥)[٧]. إلا أنه يندر التعرض بالبحث لدور أجهزة الإدارة العامة المصرية في هذا السياق بشكل عام أو بالتركيز على دور وزارة التضامن الاجتماعي كإحدى أهم أجهزة الإدارة العامة المنوط بها السعي نحو تقليل حدة الفقر في المجتمع المصري والتي وصلت وفقاً لبعض التقديرات إلى ٤١% قبل اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير (علي، ٢٠١٧)[٨]. تحاول الدراسة استكشاف الأبعاد المختلفة لدعم وزارة التضامن الاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر خلال الفترة من ٢٠١٢- ٢٠١٨. ويمكن صياغة المشكلة البحثية على النحو التالي:

" هناك قصور فى الاهتمام بالمشروعات متناهية الصغر و التي يمكن أن تساهم الى حد كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر نتيجة عدم اطلاع أجهزة الادارة العامة بدور مباشر في دعمها، الأمر الذي يتطلب القاء الدور على هذا الدور من خلال التعرض لدور وزارة التضامن الاجتماعي كأحد أهم هذه الأجهزة ".

**التساؤلات البحثية:**

يتمثل التساؤل الرئيسي للبحث فيما يلي:

ما هي أوجه دعم وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية للمشروعات متناهية الصغر خلال الفترة من ٢٠١٢- ٢٠١٨؟

و ينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هي:

١- كيف يمكن أن تساعد المشروعات متناهية الصغر في الحد من مشكلة الفقر؟

٢- ما هي الجهات المعنية داخل وزارة التضامن الاجتماعي بدعم المشروعات متناهية الصغر؟

٣- ما هي جوانب دعم الوزارة للمشروعات متناهية الصغر في مرحلة التخطيط للمشروع ؟

٤- ما هي جوانب دعم الوزارة للمشروعات متناهية الصغر في مرحلة توفير التمويل؟

٥- ما هي جوانب دعم الوزارة للمشروعات متناهية الصغر في مرحلة التسويق؟

٦- ما هي أهم ملامح الاستمرارية والتغير في دعم الوزارة للمشروعات متناهية الصغر منذ عام ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٨؟

## منهاجية الدراسة:

تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة لاستكشاف أهم أنشطة وزارة التضامن الاجتماعي لدعم المشروعات متناهية الصغر وبحث طبيعة الاستمرار و/ أو التغير في ذلك الدور مع التركيز على الفترة الزمنية من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٨.

## أسلوب جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على إجراء عدد من المقابلات مع مسؤولي الإدارات ذات الصلة بدعم المشروعات متناهية الصلة بوزارة التضامن الاجتماعي والجهات التابعة لها، وذلك كمصدر للبيانات والمعلومات الأولية. وترجع الدراسة للوثائق الحكومية والدراسات المكتبية الأخرى كمصدر للبيانات والمعلومات الثانوية.

## تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسة، بخلاف المقدمة والخاتمة. يركز القسم الأول على الحد من الفقر كأحد المنتجات العامة العالمية، أما القسم الثاني فيركز على المشروعات متناهية الصغر كإحدى الآليات الرئيسة للحد من الفقر في ظل التوجهات الحديثة لحقل الإدارة العامة والقسم الثالث يلقي الضوء على أهم جوانب دعم وزارة التضامن الاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر خلال فترة الدراسة.

## أولاً: الحد من الفقر كأحد أهم أهداف التنمية المستدامة:

تركز التعامل مع مشكلة الفقر في إطار النموذج التقليدي للإدارة العامة على التوجهات الإغاثية. ومع إعادة النظر في دور الدولة وزيادة التحول نحو القطاع الخاص، ظهرت أبعاد جديدة لمشكلة الفقر خاصة فيما يتعلق بقضية البطالة وتوفير فرص العمل بالقطاعات الحكومية[٩]. برزت في هذا السياق التوجهات التنموية للتعامل مع مشكلة الفقر باعتبارها حلولاً أكثر فعالية واستدامة[١٠]. وشهدت الألفية الجديدة التوسع في النظر لمشكلة الفقر وجهود الحد منه كأحد المهام الرئيسة لأجهزة الإدارة العامة، وصاحب ذلك التوسع في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إطار انتشار مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات من ناحية، والنظر للحد من الفقر كمنتج عالمي يتطلب التدخل والتمويل الدولي الفعال للتعامل معه من ناحية أخرى.

١ – تعريف الفقر ومؤشرات قياسه:

يتأثر التعامل مع ظاهرة الفقر وفقاً لتعريفه والمؤشرات المستخدمة لقياسه. ويوجد اتفاق في الأدبيات المتعلقة بالفقر على أنه يرتبط بانخفاض الدخل وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية المطلوبة لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[١١]. وعندما يركز تعريف الفقر على بعد انخفاض الدخل يصبح قياس الفقر في هذه الحالة قياساً للحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية، ويصبح كل من هو دخله أدنى من ذلك الحد فقيراً. يرتبط قياس الفقر بمفاهيم خطوط الفقر ومن أهمها: خط الفقر المدقع ويحدد الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية احتياجات الغذاء الأساسية، وخط الفقر المطلق: ويحدد الحد الأدنى المطلوب من الدخل لتلبية الاحتياجات الأساسية. ويختلف عن خط الفقر المدقع في تضمينه لعدد من المنتجات غير الغذائية كالمسكن ومياه الشرب النظيفة، التعليم، الصحة[١٢]. ويقلل غياب تلك المنتجات من قدرة الفقير على المشاركة الفعالة في المجتمع[١٣]. يرتبط بذلك تعريف مكتب العمل الدولي للفقر بأنه عدم القدرة على الحصول على الخدمات العامة الأساسية كمياه الشرب النقية، الخدمات الصحية، التعليم والمواصلات، بالإضافة إلى عدم توفر فرص العمل المناسبة لأفراد الأسرة القادرين والباحثين عن العمل[١٤].

ويعد ذلك تغيراً في النظرة التقليدية للفقر باعتباره يمثل عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[١٥]. وانعكس ذلك على آليات التعامل معه والانتقال من التوجهات الإغاثية إلى التوجهات التنموية التي تعتبر أن العمل هو من أفضل الوسائل للتعامل مع مشكلة الفقر. وبذلك يتحول الفقر إلى منتج عام عالمي جدير بالإشباع وبتكاتف الجهود الدولية لمواجهته خاصة في المجتمعات التي تزيد فيها نسبة الفقر[١٦]. وهو الأمر الذي تركز عليه جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واعتمادها على مؤشرات التنمية البشرية لقياس الفقر متعدد الأبعاد واقتراح الحلول لمواجهته والحد منه[١٧].

٢ – دور أجهزة الإدارة العامة في التعامل مع مشكلة الفقر:

تعبر أنشطة أجهزة الإدارة العامة في التعامل مع مشكلة الفقر عن توجهات السياسات العامة ونظرة صانعي السياسات لطبيعة مشكلة الفقر. فعندما ينظر للفقر باعتباره فقط عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من السلع الغذائية الضرورية، يتم التركيز على توفير تلك الأجهزة لها من خلال أنظمة الدعم الغذائي العيني. وحين تتسع النظرة للفقر باعتباره يمثل حرماناً للرفاهة وعدم توفر الخدمات العامة الاجتماعية الجديرة بالإشباع، تتسع مسؤولية أجهزة الإدارة العامة عن توفير تلك الخدمات للفقراء ومحدودي الدخل والانتقال تدريجياً من الدعم العيني إلى الدعم النقدي المشروط وتوفير عدد من إجراءات

الحماية الاجتماعية بالتزامن مع دعم جهود مكافحة البطالة بما في ذلك تشجيع الاستثمار ودعم المشروعات المولدة للدخل[١٨].

تمثل المنح والمعونات الدولية مصدراً هاماً إضافياً لتمويل جهود أجهزة الإدارة العامة في التصدي لمشكلة الفقر، مع الأخذ في الاعتبار قضية تأنيث الفقر[١٩]. وقد تركزت الجهود في ذلك السياق على آليات ثلاث رئيسة: توجيه المساعدات المباشرة العينية والنقدية للفقراء، تحسين بيئة الحياة من خلال تطوير الخدمات العامة الاجتماعية الجديرة بالإشباع كالصحة، التعليم ومياه الشرب بالإضافة إلى منح القروض لإقامة مشروعات تدر دخل على الفقراء للمساعدة على توفير فرص عمل لتحسين أحوالهم المعيشية والحد من الآثار السلبية للفقر[٢٠]. وقد أدت مطالبات المواطنين بالمزيد من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في العديد من الدول إلى وضع توفير فرص العمل في مقدمة اهتمامات السياسات العامة[٢١].

ويتعرض القسم الثاني للمشروعات متناهية الصغر باعتبارها أداة لتوفير فرص عمل للفقراء بغرض الحد من الفقر.

## ثانياً: المشروعات متناهية الصغر كآلية للحد من الفقر:

أثبتت سياسات الدعم عدم قدرتها منفردة على الحد من الفقر نظراً لأنها لا تقدم حلولاً تنموية مستدامة للمشكلة. يوجد الآن إدراك عالمي متزايد لأهمية تشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تعود بالدخل على الفقراء جنباً إلى جنب مع تحديث سياسات الرعاية الاجتماعية. تأتي المشروعات متناهية الصغر في مقدمة تلك الأنشطة الاقتصادية الجديرة بالدعم كوسيلة لتوليد الدخل وتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء. يتطلب الأمر توضيح المقصود بالمشروعات متناهية الصغر من ناحية، ومتطلبات تفعيل دورها كوسيلة للحد من الفقر من ناحية ثانية.

### ١ – تعريف المشروعات متناهية الصغر:

تزايد الاهتمام منذ نهايات القرن الماضي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتوفير فرص العمل وتقليل حدة الفقر بعد أن اقتصر التركيز سابقاً على المشروعات القومية والاستثمارات الكبيرة المباشرة. وتتميز المشروعات متناهية الصغر بكونها أكثر ارتباطاً بقضايا الحد من الفقر لتعاملها المباشر مع الفقراء باعتبارهم أصحاب مشروعات وليس فقط عاملين في تلك المشروعات. يلاحظ أنه كثيراً ما يتم الخلط بين المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر، أو يتم وضعهم داخل تصنيف واحد (مؤسسة محمد بن راشد، ٢٠٠٩)[٢٢]. ولذا يفضل توضيح أهم سمات المشروعات متناهية الصغر والمعايير المستخدمة لتحديد التكييف القانوني والإداري لتلك المشروعات.

يتم عادة استخدام عدد من المعايير للتفرقة بين المشروع متناهي الصغر، الصغير والمتوسط وهي بالأساس: عدد العاملين، رأس المال المستثمر، التكنولوجيا المستخدمة والعوائد السنوية للمشروع[٢٣]. عرف قانون تنمية المنشآت الصغيرة في جمهورية مصر العربية رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المنشآت متناهية الصغر باعتبارها كل شركة أو منشأة فردية تقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه[٢٤]. وعدل البنك المركزي المصري عام ٢٠١٥ ذلك التعريف لتصبح الشركات والمنشآت متناهية الصغر هى تلك التي لا يتعدي حجم العمالة بها ١٠ أفراد، ويبلغ حجم أعمالها (المبيعات/الإيرادات السنوية) أقل من مليون جنيه للشركات القائمة وأقل من ٥٠ ألف جنيه لرأس المال المدفوع للشركات حديثة التأسيس[٢٥].

يساعد فهم أهم خصائص المشروعات متناهية الصغر على إبراز دورها في الحد من الفقر وذلك على النحو التالي[٢٦]:

أ- مالك المنشأة هو مديرها بالإضافة إلى انخفاض عدد العاملين، وبالتالي تتميز ببساطة الهيكل الإداري والانخفاض النسبي للمعارف والمهارات الإدارية المطلوبة.

ب- انخفاض رأس المال اللازم لإنشائها، وبالتالي يمكن من خلال توفير التمويل للفقراء مساعدتهم على إقامتها.

ج- الاعتماد بشكل رئيس على المواد الأولية المحلية بما يساعد على تطوير وتنمية تلك المناطق.

د- تسمح طبيعة تلك المشروعات بتطبيق الأفكار الريادية.

ه- وجود علاقات تشابك مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن أن تمد تلك المشروعات ببعض المنتجات الوسيطة.

و- تشجع الخصائص سابقة الذكر المرأة على إقامة تلك المشروعات، وترجع أهمية ذلك إلى ارتفاع نسبة المرأة المعيلة في المجتمعات الفقيرة وخاصة في الدول الآخذة في النمو. وبذلك يمكن أن تمثل المشروعات متناهية الصغر مصدراً للرزق للمرأة ومن تعولهم[٢٧].

وقد أشارت نتائج العديد من الدراسات إلى الأثر الإيجابي للمشروعات متناهية الصغر في خلق الوظائف والتخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية الفقيرة (Green et al, 2006)[٢٨]، (Thapa, 2007)[٢٩]، ووجود أثر إيجابي للتمويل المشروط في تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية لأفراد الأسرة الحاصلة على القروض متناهية الصغر كمصدر لتمويل المشروعات بالإضافة إلى زيادة تمكين الفقراء وخاصة المرأة ,(Sharma ,2012)[٣٠].وقد برز الاهتمام بتقديم الدعم المالي للفقراء للبدء في

المشروعات متناهية الصغر نظراً لعدم توفر التمويل الكافي لديهم وصعوبة الحصول عليه من المؤسسات المالية الرسمية للافتقار إلى الضمانات المطلوبة من قبل تلك المؤسسات. الأمر الذي أوجد علاقة قوية بين تعريف كل من المشروعات متناهية الصغر والتمويل متناهي الصغر.

يتعدى مفهوم التمويل الأصغر/ متناهي الصغر (Microfinance) مجرد تقديم القروض حيث يشتمل على عدد من الخدمات المالية المتنوعة مثل الائتمان والادخار والتأمين مع استخدام بدائل للضمانات التقليدية كالإقراض الجماعي[٣١]. ويمكن اعتبار بنك راكيات الأندونيسي أحد أقدم المؤسسات المالية الرسمية المقدمة للتمويل متناهي الصغر في المناطق الريفية حيث أنشئ عام ١٨٩٥[٣٢]. ومع حلول سبعينيات القرن الماضي بدأت العديد من أنواع مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الظهور مثل: بنك جرامين Grameen Bank (بنك القرية / بنك الفقراء) في بنجلاديش. شهدت التسعينيات من القرن الماضي نمواً كبيراً في عدد وأنشطة تلك المؤسسات، وصاحب ذلك دعم الجهات الدولية المانحة لتقديم التمويل متناهي الصغر للمشروعات متناهية الصغر. ويعرف التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية بأنه: "كل تمويل لأغراض اقتصادية، أو إنتاجية، أو خدمية، أو تجارية في المجالات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، بما لا يجاوز مائة ألف جنيه"[٣٣]. وبذلك يكون الفقراء النشطون اقتصادياً أحد أهم عملاء التمويل متناهي الصغر، وقد استطاعت مؤسسات التمويل متناهي الصغر التغلب على عدد من المشكلات الخاصة بتقديم خدمات الائتمان لأصحاب الدخول المنخفضة[٣٤].

بعد التعرض لتعريف المشروعات متناهية الصغر، يكون من الملائم التعرض لأهم التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر كوسيلة للتخفيف من حدة الفقر، والآليات المتبعة للتعامل معها.

٢ – أهم التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر وآليات أجهزة الإدارة العامة للتغلب عليها:

تؤثر خصائص المشروعات متناهية الصغر التي سبق الإشارة إليها، خصائص أصحاب تلك المشروعات بالإضافة إلى بيئة عملها على أداء واستمرارية المشروعات متناهية الصغر وقدرتها الفعلية على التخفيف من حدة الفقر. وتركز الدراسة بالأساس على التحديات المرتبطة بكل من متطلبات إنشاء المشروع، جذب التمويل والتسويق لمنتجات المشروع.

أ- التحديات:

- التحديات المرتبطة بإنشاء المشروع: وتتضمن القدرة على الاختيار الجيد لطبيعة المشروع والقيام بدراسة جدوي أولية له. ويندرج تحت ذلك أيضاً الأبعاد التنظيمية والقانونية لاستخراج التراخيص الخاصة بالمشروع[٣٥].

- التحديات المرتبطة بجذب التمويل: يتطلب ذلك القدرة على تحديد جهة التمويل الأكثر ملاءمة، تجهيز الوثائق والسجلات المالية المطلوبة للتقدم لطلب التمويل، القدرة على إقناع جهة التمويل بجدوى المشروع والقدرة على سداد الأقساط.

- التحديات المرتبطة بتسويق المنتجات: لا تؤثر عدم القدرة على تصريف المنتجات بالسلب فقط على المنافسة أو التوسع في النشاط، وإنما أيضاً على استمرارية المشروع وسداد أقساط القروض.

يلاحظ أن التعامل الفعال مع التحديات سابقة الذكر يرتبط بمدى توافر المعلومات، القدرات والمهارات لدى صاحب فكرة المشروع. اهتمت أجهزة الإدارة العامة وغيرها من الجهات المعنية بتطوير المشروعات متناهية الصغر بتوجيه الدعم والمساندة والاستشارة للفقراء كأصحاب محتملين لتلك المشروعات[٣٦].

ب- آليات المواجهة:

تركز الدراسة على جهود أجهزة الإدارة العامة في هذا السياق والتي تأخذ أشكالاً متعددة يأتي في مقدمتها:

- الإعلان عن دعم الدولة للمشروعات متناهية الصغر كأحد أبعاد الاستراتيجية الوطنية للدولة للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر[٣٧]. وتجدر الإشارة إلى أنه تم الإعلان رسمياً في مطلع عام ٢٠١٧ عن اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات المتوسطة، الصغيرة، متناهية الصغر وريادة الأعمال في جمهورية مصر العربية في إطار أهداف إستراتيجية الدولة للتنمية المستدامة – رؤية مصر٢٠٣٠. تشير ممارسات العديد من الدول إلى إنشاء صناديق متخصصة لتقديم الدعم للمشروعات متناهية الصغر، ومن أمثلة ذلك صندوق التنمية والتشغيل في المملكة الأردنية الهاشمية[٣٨]. ومن الممارسات الحكومية في هذا السياق أيضاً منح المشروعات متناهية الصغر معاملة تفضيلية عند إبرام العقود والمشتريات الحكومية.

- الإعلان عن دعم الدولة للمشروعات متناهية الصغر كأحد أبعاد الاستراتيجية الوطنية للدولة لمكافحة الفقر في المناطق الريفية، ويأتي ذلك نظراً لتركز الفقر في كثير من الأحيان في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية[٣٩]. يمكن أن يتم ذلك مباشرة من خلال أجهزة الإدارة العامة ذات الصلة، أو من خلال تشجيع التمويل متناهي الصغر غير الحكومي في المناطق الريفية مثل بنك جرامين[٤٠].

– توحيد أو على الأقل التحديد والتنسيق بين جهات الإدارة العامة المعنية بدعم وتشجيع وتوجيه أنشطة المشروعات متناهية الصغر[٤١].

– التطوير المؤسسي والإداري المستمر لجهات الإدارة العامة ذات الصلة بالمشروعات متناهية الصغر.

– نشر المعرفة بفرص الدعم المالي والإداري المتاحة للمشروعات متناهية الصغر بشكل عام، وأهم البرامج والمبادرات الحكومية على وجه الخصوص.

– تقديم المعونة والاستشارة والتدريب – بشكل مباشر من قبل أجهزة الإدارة العامة أو بالشراكة مع جهات أخرى – لتنمية قدرات الاختيار الجيد للمشروع، جذب التمويل، مهارات البيع والتسويق وغيرها من الأمور المتعلقة بإنشاء المشروع وإدارته إدارة فعالة[٤٢].

– تشجيع وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص على دعم المشروعات متناهية الصغر في إطار مفهوم المسؤولية المجتمعية وخدمة المجتمع المحلي[٤٣].

– تبسيط الإجراءات التنظيمية والقانونية اللازمة لتأسيس المشروعات متناهية الصغر[٤٤]. ومن أمثلة ذلك تبسيط الإجراءات وفقاً لقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ في جمهورية مصر العربية.

– إدخال تعديلات تشريعية داعمة لأنشطة التمويل متناهي الصغر وتحسين بيئة الأعمال بشكل عام. وقد قدمت منظمة العمل الدولية على سبيل المثال العديد من أوجه الدعم في هذا السياق[٤٥].

– التوسع في أنشطة التمويل متناهي الصغر سواء من قبل أجهزة الإدارة العامة، أو من خلال تشجيع وتحفيز مؤسسات التمويل متناهي الصغر الأخرى[٤٦] – بما في ذلك البنوك التجارية – على تقديم التمويل متناهي الصغر بأسعار فائدة منخفضة ونظم سداد ملائمة وكذلك السماح للمنظمات غير الحكومية بالتحول إلى شركات تمويل[٤٧]. يتضمن ذلك أيضاً السماح بدخول أشكال جديدة للتمويل متناهي الصغر مثل التأجير التمويلي، المرابحة[٤٨] والاستفادة من أموال الزكاة والوقف في تمويل المشروعات متناهية الصغر[٤٩] بالإضافة إلى تقديم القروض الحسنة بدون فائدة[٥٠].

– ضمان أجهزة الإدارة العامة لمخاطر القروض أو تشجيع تأسيس كيانات متخصصة في ذلك، للتغلب على صعوبة توفر ضمانات لدي المتقدمين للحصول على التمويل متناهي الصغر[٥١]. ويعد استخدام آلية الإقراض الجماعي جنباً إلى جنب مع الإقراض الفردي وسيلة لتقليل مخاطر الإقراض الفردي، والتي تعتمد على الضمان التبادلي بين أعضاء مجموعة المقترضين[٥٢].

- تشجيع ودعم إنشاء حاضنات الأعمال بغرض نشر وتنمية روح المبادرة وريادة الأعمال، والمساهمة في إيجاد حلول مناسبة للمشكلات التي تواجهها[٥٣].

- دعم أنشطة تنمية القدرات والمهارات الإدارية والمالية للجهات ذات الصلة بالمشروعات متناهية الصغر.

- تشجيع المرأة على ممارسات ريادة الأعمال كجزء من توجه عالمي في هذا السياق للتعامل مع ظاهرة الإعالة النسائية وتزايد نسبة عدد الأسر على مستوى العالم التي تعولها المرأة، والتي تتعدى وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة ٤٢,٩%[٥٤]. ويدعم ذلك وجود العديد من النتائج التي تؤكد الأثر الإيجابي لذلك على تمكين المرأة وتحسين الأحوال المعيشية وخاصة التعليمية والصحية لأطفالها[٥٥].

- دعم إنشاء المعارض التسويقية المؤقتة والدائمة لمنتجات المشروعات متناهية الصغر.

- العمل على جذب المنح والمعونات الدولية لدعم جهود أجهزة الإدارة العامة في تشجيع المشروعات متناهية الصغر.

تحاول الدراسة في القسم الثالث استكشاف أهم أبعاد دور وزارة التضامن الاجتماعي في دعم المشروعات متناهية الصغر خلال الفترة من ٢٠١٢ - ٢٠١٨، ومدى تمشيه مع الممارسات الحديثة لأجهزة الإدارة العامة سابقة الذكر.

## ثالثاً: أنشطة وزارة التضامن الاجتماعي لدعم المشروعات متناهية الصغر:

يتطلب فهم طبيعة دور وزارة التضامن الاجتماعي في دعم المشروعات متناهية الصغر إلقاء الضوء على بيئة عمل تلك المشروعات وأهم السياسات العامة والتشريعات المرتبطة. يوجد التزام مستمر للدولة المصرية بمكافحة الفقر كمكون هام لجهود التنمية منذ ستينيات القرن الماضي على وجه الخصوص، وعادة ما كان ينصب التركيز على المناطق الريفية ثم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي على المناطق الأكثر احتياجاً سواء كانت في الريف أو الحضر مع تزايد ظاهرة العشوائيات من ناحية والتغير في دور الدولة وزيادة التحول نحو القطاع الخاص من ناحية أخرى.

١ - الإطار العام لعمل وزارة التضامن كإحدى الجهات ذات الصلة بدعم المشروعات متناهية الصغر في جمهورية مصر العربية:

ظهر التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية على النحو سابق الذكر كوسيلة لمكافحة الفقر منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وذلك من خلال تبني برامج للتمويل متناهي الصغر ممولة ومدعومة بالكامل بواسطة الدولة، وكانت تستهدف بالأساس صغار المزارعين. شكل إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ١٩٩١ أهمية

خاصة في إطار جهود أجهزة الإدارة العامة المصرية لتشجيع المشروعات متناهية الصغر، وتقليل الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتثبيت والتكيف الهيكلي[٥٦]. صاحب ذلك دخول العديد من المنظمات الدولية والجهات المانحة لتقديم الدعم الفني والمالي، وذلك بالإضافة إلى دخول الجمعيات الأهلية في عملية تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر والتي قدمت القروض من مواردها أو بصفتها تدير قروضاً نيابة عن جهات أخرى مثل الجهات الدولية المانحة أو الصندوق الاجتماعي للتنمية. ووفقا للقانون خضعت – ولا تزال – تلك المنظمات لإشراف ورقابة وزارة التضامن الاجتماعي.

تهتم أجهزة الإدارة العامة ذات الصلة بالمشروعات متناهية الصغر بتقديم الدعم المالي والفني للمرأة لتشجيعها على إنشاء مشروعات تدر عائد. ويقدم المجلس القومي للمرأة من خلال مركز تنمية مهارات المرأة في هذا السياق العديد من أوجه الدعم المالي، الإداري والفني للمرأة الأكثر احتياجاً لدعم إنشائها للمشروعات متناهية الصغر[٥٧].

صدر قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ليعزز من دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر[٥٨]. وصدر قانون "تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر" رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، لينظم عمل الشركات والمؤسسات والجمعيات الأهلية المعنية بتقديم التمويل متناهى الصغر، وذلك تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية. سمح القانون للجمعيات والمؤسسات الأهلية بتأسيس أو المساهمة فى تأسيس شركات لمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر. ويمكن تقسيم الجهات ذات الصلة بأنشطة التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية إلى منظمات تقدم الدعم المالي والفني، وأخرى تقدم خدمات التمويل إلى المستفيد النهائي.

يأتي الصندوق الاجتماعي للتنمية كمثال لأجهزة الإدارة العامة ذات الطبيعة الخاصة التي تقدم خدمات الدعم المالي والفني للمشروعات متناهية الصغر، وقد أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٩٤٧) لسنة ٢٠١٧ بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ليحل محل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويتولى وضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية المشروعات المتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال[٥٩]. تندرج جهات ضمان الائتمان مثل الجمعية المصرية للتأمين التعاوني تحت منظمات الدعم المادي والفني، كما يوجد عدد متزايد من المؤسسات والمواقع الإلكترونية التي تقدم الدعم الفني والمعلوماتي في جمهورية مصر العربية[٦٠]، ومنها على سبيل المثال: شبكة التمويل الأصغر المصرية، شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل)[٦١].

تقدم مجموعة متنوعة من المؤسسات خدمات التمويل متناهي الصغر، وتتكون تلك المؤسسات من: البنوك التجارية والمتخصصة، المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى شركات التمويل متناهي الصغر. تقدم البنوك خدمات التمويل متناهي الصغر من خلال الإقراض المباشر، وتقوم بعض البنوك أيضاً مثل بنك التنمية الصناعية والعمال المصري بتقديم الإقراض متناهي الصغر غير المباشر من خلال إقراض مؤسسات التمويل متناهية الصغر[٦٢]. طرح البنك المركزي المصري في يناير ٢٠١٦ مبادرة لدعم وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، واعتمد سعر عائد متناقص لا يتعدى ٥% سنوياً على القروض الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر[٦٣].

يقتصر عمل الجمعيات الأهلية على تقديم خدمات الائتمان من خلال القروض الفردية، والقروض الجماعية، بالإضافة إلى تقديم خدمات الدعم الفني والتدريب، وتخضع تلك المنظمات كما سبق الإشارة لإشراف وزارة التضامن الاجتماعي. وهي إما: جمعيات لتنمية المجتمع، وهى منظمات صغيرة تعمل على مستوى الأحياء والقرى، أو مؤسسات تمويل وتدريب كبيرة الحجم مقارنة بجمعيات تنمية المجتمع مثل المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع التي قامت بتمويل ٦٤٥٩٤ مشروعاً بنهاية عام ٢٠١٨ بإجمالي تكلفة ٢١٣ مليون جنيه٦٤.

يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي سابق الذكر البيئة التي تعمل في ظلها وزارة التضامن الاجتماعي بوصفها إحدى منظمات الإدارة العامة المنفذة للسياسات العامة الاجتماعية.

٢- أنشطة وزارة التضامن الاجتماعي في دعم المشروعات متناهية الصغر:

تحدد رؤية ورسالة الوزارة الإطار العام لعمل الوزارة، وتتمثل رؤية الوزارة في: "مجتمع مصري متضامن ومتماسك ومنتج يوفر العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والحياة الكريمة للأسرة والفرد على أسس من العدالة والنزاهة والمشاركة". وتتحدد رسالة الوزارة المنبثقة من السياسات العامة في: "وزارة التضامن الاجتماعي تسعى إلى توفير الحماية الاجتماعية والرعاية المتكاملة والتمكين الاقتصادي للمواطنين المستحقين دون تمييز، كما تسعى إلى تطوير خدماتها في أنحاء الجمهورية المختلفة وتدعو لتنسيق الجهود مع القطاع الأهلي والخاص والإعلام للاستثمار في العمل المشترك من أجل تنمية المواطن والمجتمع"[٦٥].

تركز رسالة الوزارة على النحو سابق الذكر على الفئات المستحقة للحماية والرعاية والتمكين الاقتصادي وفقاً للسياسات العامة للدولة لتحديد الفئات الأكثر احتياجاً المستحقة للدعم. يعبر توجه التمكين الاقتصادي عن الاهتمام بالانتقال من الإغاثة إلى التنمية لتحسين أحوال الفقراء ومحدودي الدخل، ونقلهم من مرحلة تلقي الإعانات إلى الإنتاج وتوليد الدخل وذلك بعد توفير الحد الأدني من مستوى المعيشة. تؤكد رسالة

الوزارة أيضاً على أهمية الشراكة مع الجهات ذات الصلة في القطاعات المختلفة. ويمكن من خلال تحليل الهيكل التنظيمي لوزارة التضامن الاجتماعي الاطلاع على الأنشطة الرئيسة للوزارة[٦٦]، حيث يضم قطاع الرعاية والتنمية الاجتماعية الإدارات المركزية الرئيسة المعنية بأنشطة الوزارة ذات الصلة بالمشروعات متناهية الصغر في إطار الفهم الواسع لتلك المشروعات كوسيلة لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء والتقليل من حدة الفقر. يشتمل هذا القطاع على الإدارات المركزية التالية:

أ- الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات.

ب- الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية.

ج- الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية.

د- الإدارة المركزية للحماية الاجتماعية.

أ – الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات:

تعمل جميع الجمعيات الأهلية وفقاً للقانون تحت إشراف وزارة التضامن مالياً وإدارياً. تقوم الجمعيات الأهلية كما سبق الإشارة بدور فعال في دعم المشروعات متناهية الصغر مالياً وفنياً، يدخل عدد من الجمعيات في شراكات مع جهات حكومية مثل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ويقوم عدد من تلك الجمعيات بتلقي المنح الخارجية وتقديم التمويل متناهي الصغر بالنيابة عن الجهات المانحة للمشروعات التي تنطبق عليها معايير الإقراض. وتتخصص بعض الجمعيات في تقديم الاستشارات والدعم الفني والمعلوماتي للمشروعات متناهية الصغر. تتحمل وزارة التضامن الاجتماعي مسؤولية متابعة عمل جميع الجمعيات الأهلية وخاصة أنشطتها المالية والإدارية.

ب – الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية[٦٧]:

تمثل أنشطة الإدارة العامة لشؤون المرأة التابعة للإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية مجالاً هاماً لدعم المشروعات متناهية الصغر، وتركز تلك الإدارة على تقديم خدمات دعم المشروعات متناهية الصغر للمرأة الريفية على وجه الخصوص. يأخذ الدعم عدة أشكال مالية وتدريبية واستشارية. وتمشياً مع تزايد الاهتمام والدعم الدولي لتمكين المرأة الريفية اقتصادياً، بدأ منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي تقديم منح دولية لعدد من المشروعات متناهية الصغر الموجهة للمرأة الريفية تحت إشراف وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية سابقاً – وزارة التضامن الاجتماعي حالياً.

وتركزت مهام الإدارة العامة لشؤون المرأة في الإشراف على خمس مشروعات رئيسة: تنمية المرأة الريفية، تدريب المرأة الريفية في مجالات التنمية والسكان، تدريب المرأة الريفية على مهارات الحياة الأساسية، تطوير دور المرأة الريفية في إنتاج الغذاء

ومبادرات المرأة. ويتم حالياً تمويل تلك المشروعات من خلال إعانة حكومية مركزية توجه للجمعيات الأهلية المسند إليها المشروعات، ويتولى ٤٤٥ مركز تدريب تقديم دورات تدريبية للمرأة الريفية تتلائم مع البيئة للمساعدة على تنمية المهارات اللازمة للبدء المشروعات[٦٨].

ج – الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية[٦٩]:

تمارس الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية عدداً من الأنشطة الهادفة إلى تنمية قدرات ومهارات الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع، وتحويل أكبر عدد ممكن منهم إلى منتجين من خلال أنشطة تأهيل وتدريب، ومساعدتهم على إنشاء مشروعات متناهية الصغر بالشراكة مع الجهات الحكومية ذات الصلة والجهات الأهلية والقطاع الخاص. تتبنى وزارة التضامن الاجتماعي منذ عام ١٩٦٤ برامج الأسر المنتجة[٧٠] التي تتضمن تقديم دعم مالي وفني لإنشاء مشروعات متناهية الصغر. وكانت الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية تحمل في السابق مسمى الإدارة المركزية للأسر المنتجة دلالة على أهمية ومحورية برامج الأسر المنتجة[٧١]. وتبدأ أولى مراحل الدعم المقدم بتقديم خدمات تدريب وتأهيل من خلال مراكز متخصصة وتأخذ صورتين: مراكز التدريب المهني ومراكز إعداد الأسر المنتجة، وذلك بالتعاون والشراكة مع الجمعية العامة للتدريب المهنى والأسر المنتجة وفروعها المختلفة[٧٢].

تستهدف مراكز التدريب المهني على وجه الخصوص المتسربين من التعليم الأساسي لإكسابهم مهارات وحرف يدوية. وتستقبل مراكز إعداد الأسر المنتجة المتقدمين والمتقدمات البالغين ١٥ سنة كحد أدني مع إعطاء الأولوية لأفراد الأسر ذات الدخل المنخفض، ويتم تقديم حزم تدريبية متنوعة للتأهيل والتدريب على إنشاء مشروعات متناهية الصغر. ويعد الحصول على شهادة تخرج من تلك المراكز – أو اجتياز اختبار صلاحية – من شروط الاشتراك في مشروع الأسر المنتجة. لا يتم تقديم الدعم المادي مباشرة من الوزارة، وإنما يتم ذلك من خلال الجمعيات الأهلية المرخص لها بذلك مثل جمعيات تنمية المجتمع المحلي بالمحافظات.

لا يقتصر دور الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية في هذا الصدد على التدريب والإقراض غير المباشر، بل يمتد إلى المشاركة في تسويق منتجات مشروعات الأسر المنتجة المشاركة في خدمة التسويق خاصة من خلال تقديم المشورة الفنية في مجال التسويق والإشراف على تنظيم المعارض ومن أهمها معرض "ديارنا". تعاني العديد من مشروعات الأسر المنتجة من انخفاض القدرة التسويقية والتنافسية والحاجة للتطوير، وذلك على الرغم من نشاط الوزارة في هذا السياق ممثلة في الإدارة العامة للتسويق التابعة للإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية.

د – الإدارة المركزية للحماية الاجتماعية:

تقدم الإدارة المركزية للحماية الاجتماعية مجموعة من خدمات الدعم النقدي المشروط وغير المشروط للفقراء من الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع، وذلك بغرض توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ويعد ذلك متطلباً مسبقاً للإقدام على طلب التمويل متناهي الصغر، وإلا يتم استخدام التمويل للصرف على الاحتياجات المعيشية الأساسية وليس لتوليد الدخل. وكانت الإدارة المركزية للحماية الاجتماعية تقدم أيضاً مساعدات مالية للأسر الأكثر احتياجاً بعد التحقق من بيانات المتقدمين بغرض إقامة مشروعات متناهية الصغر لتحسين مستوى المعيشة.

– بنك ناصر الاجتماعي[٧٣]:

لا يقتصر دور الوزارة في دعم المشروعات متناهية الصغر على أنشطة الإدارات المركزية سابقة الذكر، حيث يقدم بنك ناصر الاجتماعي منذ إنشائه عام ١٩٧١[٧٤]– وهو من الجهات ذات الصلة التابعة للوزارة – عدداً من الخدمات المالية الداعمة للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع. بدأ بنك ناصر عام ١٩٩٥ برنامجاً للإقراض متناهي الصغر من خلال توفير تمويل خاص من حساب الصدقات الجارية والتبرعات وأموال التكافل الاجتماعي بغرض تمليك الفقراء وسائل إنتاج بسيطة تعتمد على الخامات المتوافرة بالبيئة بشروط ميسرة لإنشاء مشروعات متناهية الصغر. وقد استفاد من ذلك البرنامج أكثر من ٦ ألاف شخص خلال عام ٢٠١١، بقيمة ١٦,٣ مليون جنيه[٧٥].

٣– الاستمرار والتغير في دور وزارة التضامن:

تقوم الدراسة في هذا الجزء بالتركيز على أهم ملامح الاستمرار/ التغير في دور الوزارة الداعم للمشروعات متناهية الصغر بالتركيز على الفترة من ٢٠١٢–٢٠١٨ – وفقاً للبيانات التي أمكن للباحثة الوصول إليها – والتي شهدت العديد من التغيرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري وصاحبها إعلان الدولة المصرية تمسكها بمكافحة الفقر ودعم المشروعات متناهية الصغر كآلية للحد منه في إطار أوسع لدعم جهود التنمية المستدامة. ويتم ذلك بتحليل الوضع في الإدارات المركزية الأربع التابعة لقطاع الرعاية والتنمية الاجتماعية بالإضافة لبنك ناصر الاجتماعي، مع إشارة خاصة لبرنامج "فرصة" باعتباره أحد البرامج الحديثة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي والمعنية بدعم المشروعات متناهية الصغر.

أ – أنشطة الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات:

استمر إشراف الوزارة مالياً وإدارياً على جميع الجمعيات الأهلية من خلال الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات، وأثرت المخاوف من المخاطر السياسية للتمويل الأجنبي على إجراءات حصول تلك الجمعيات على التمويل بشكل عام بما في ذلك التمويل الموجه

لدعم المشروعات متناهية الصغر. لم تمنع تلك المخاوف من السماح لتلك الجمعيات – وفقاً للقواعد والإجراءات الحكومية المنظمة لذلك – بالحصول على المنح الموجهة مباشرة لتمويل ودعم المشروعات متناهية الصغر من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية العاملة في هذا المجال.

وتشرف الوزارة أيضاً – من خلال الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات – على الاتفاقات وبروتوكولات التعاون التي تعقد بين الجمعيات الأهلية والجهات المحلية لتمويل المشروعات متناهية الصغر كالبنوك وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. توجد أهمية خاصة في هذا السياق لكل من جمعيات تنمية المجتمع المحلي والمؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع. وقد بلغ إجمالي قيمة القروض الدوارة التي قدمت – من خلال برنامج دعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر التابع للمؤسسة – خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى نهاية مارس ٢٠١٨ ما يقارب ٨١ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات لعدد ٢٢,٥٨١ مستفيد، كما بلغ إجماعي قيمة ما تم تقديمه من قروض من خلال البرنامج منذ إنشائه ٢٠٧ مليون جنيه نفذ من خلالها ٦٢٤٠١ مشروع بإجمالي ٧٥ ألف مستفيد[٧٦].

ب – أنشطة الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية[٧٧]:

استمرت الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية في تقديم خدمات دعم المشروعات متناهية الصغر للمرأة الريفية خلال فترة الدراسة، وذلك في جميع المحافظات ماعدا القاهرة والإسكندرية وبورسعيد باعتبارهم محافظات حضرية. ويوضح الجدول رقم (١) أعداد المستفيدات من المشروعات الخمس التي سبق الإشارة إليها خلال الفترة من ٢٠١١– ٢٠١٧.

جدول رقم (١)[٧٨] :أعداد المستفيدات من مشروعات الإدارة العامة لشؤون المرأة

| العام | العدد |
|---|---|
| ٢٠١١ | ٢٤,٧٤٥ |
| ٢٠١٢ | ٢٥ ,١٠٢ |
| ٢٠١٣ | ٢٤,٤١٦ |
| ٢٠١٤ | ٢٤,٤٩٣ |
| ٢٠١٥ | ٢٥ ,١٢١ |
| ٢٠١٦ | ٢٤,٥٢٣ |
| ٢٠١٧ | ٢٣,٦٢٦ |

استمر خلال فترة الدراسة إسناد المشروعات الخمس للجمعيات الأهلية. جمعية الدراسات المصرية مسند إليها مشروع تنمية المرأة الريفية، الجمعية العامة لرعاية المرأة مسند إليها مشروعين هما: تدريب المرأة الريفية في مجالات التنمية والسكان، تدريب المرأة الريفية على مهارات الحياة الأساسية. مشروع تطوير دور المرأة الريفية في إنتاج الغذاء مسند بأكمله لجمعيات تنمية محلية، بينما يطبق مشروع مبادرات المرأة في محافظة قنا وهو مسند إلى جمعية تنمية المرأة الريفية والحضرية. يمكن أن يطبق في أي محافظة تمارس فيها أنشطة الإدارة أكثر من مشروع، ولكن لا يمكن تطبيق أكثر من مشروع في ذات القرية. ويقصد بالمشروع هنا المشروعات الخمس المظلة وليست المشروعات متناهية الصغر ذاتها، وهي تطبق حالياً في ٤٤٤ قرية.

استمر خلال فترة الدراسة كشرط للحصول على القرض وجود ضامن حكومي وتقديم مفردات المرتب الخاصة به، وكذلك اشتراط الالتحاق لمدة ثلاثة أشهر بمركز التنمية التابع للمشروع المظلة لتلقي التدريب. كانت قيمة القرض في السابق لا تتعدي ٣٠٠٠ جنيه، تمت زيادة الحد الأقصى إلى ٥٠٠٠ جنيه. كانت القروض تقدم فقط بشكل فردي، ولكن نظراً لارتفاع الأسعار بدأ مع بداية عام ٢٠١٧ تطبيق القروض الجماعية لعدد ٤ أو ٥ مستفيدات للشراكة في مشروع تسمين ماشية مع استمرار تقديم كل منهن أوراق ومستندات مستقلة. وتقدم القروض في جميع الأحوال في شكل عيني، وأصبحت المستفيدة تشارك بنسبة ١٠% من قيمة القرض – كانت في السابق ٢٥% – لضمان الجدية وتدفع الأقساط بدون فوائد مع وجود متابعة شهرية مركزية من الإدارة ومحلية من قبل المشرفين المحليين بمديريات التضامن بالمحافظات. ويمكن تجديد القرض لتدعيم المشروع القائم أو للبدء في مشروع جديد.

تهتم الإدارة العامة لشؤون المرأة بتدريب العاملين على المستويين المركزي والمحلي لدعم قدراتهم على توجيه المشورة للمرأة الريفية المستهدفة. وبدأ منذ عام ٢٠١٦ تقديم ورش عمل متخصصة. تم خلال عام ٢٠١٦ إجراء عدد ٩ ورش خاصة بالدورة المالية المستندية والسجلات الفنية، بينما تم خلال عام ٢٠١٧ إجراء عدد ٩ ورش خاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وكيفية تسويقها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإدارة العامة لشؤون المرأة تنسق عرض منتجات المشروعات التابعة لها في معرض الوزارة الدائم "ديارنا" كبعد تسويقي تقوم به الإدارة. توجد توجهات للتوسع في عمل الإدارة الجغرافي ليشمل المناطق العشوائية الحضرية، ولكن يتطلب ذلك إدخال تعديلات لائحية على عمل الإدارة.

ج – أنشطة الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية[٧٩]:

استمرت الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية في تقديم خدمات التدريب والتأهيل، القروض العينية (مكونات المشروع) والخدمات التسويقية لمشروعات الأسر المنتجة خلال فترة الدراسة. يوجد عدد ٧١ مركز تكوين مهني و٤٣٠ مركز إعداد أسر منتجة، تقوم تلك المراكز بمنح شهادات تدريب معتمدة. يتم تنفيذ مشروعات الأسر المنتجة على مستوى جميع المحافظات داخل القري والمراكز والمدن الريفية والحضرية. يتم تمويل جمعيات الأسر المنتجة وجمعيات تنمية المجتمع المحلي العاملة في نشاط مشروعات الأسر المنتجة من خلال عدد من الجهات المحلية – والتي قد تكون وكيلة عن جهات أخرى في تقديم التمويل – مثل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع، وأيضاً من خلال الموارد الذاتية لتلك الجمعيات. وكما سبق التوضيح، تلعب وزارة التضامن دوراً هاماً في متابعة عمل تلك الجمعيات مالياً وإدارياً كجزء من دور الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات. وتتابع الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية الجمعيات من الناحية الفنية[٨٠].

لا يحصل المتقدم للحصول على قرض مشروع الأسر المنتجة – بعد استيفاء المستندات المطلوبة والشروط، وإجراء البحث الاجتماعي والفني ودراسة الجدوى المبسطة بمساعدة أخصائي الوحدة الاجتماعية التابع لها – على قيمة القرض والتي لاتتعدي في المتوسط ٥٠٠٠ جنيه، وإنما يتسلم مكونات المشروع بموجب محضر استلام وبعد تقديم الضمانات التي تحددها الجمعية المنفذة للمشروع. تقدم قروض مشروع الأسر المنتجة على أساس فردي، ويمكن أن يشارك المتقدم بجزء من قيمة التكلفة الإجمالية للمشروع لضمان الجدية. يتحمل المتقدم بمصروفات إدارية لا تتعدى ١٠% من قيمة التكلفة الإجمالية للمشروع. يوضح الجدول رقم (٢) عدد مشروعات الأسر المنتجة وإجمالي القروض المنصرفة خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى٣١-١٢-٢٠١٧.

الجدول رقم (٢)[٨١]: عدد المشروعات وإجمالي القروض المنصرفة لمشروع الأسر المنتجة من ٢٠١١ – ٢٠١٧

| السنة | عدد المشروعات | إجمالي القروض المنصرفة بالجنيه المصري |
|---|---|---|
| ٢٠١١ | ١٢١٤٣ | ٣٦,٦١٦,٤٠٠ |
| ٢٠١٢ | ١٤٤٢٢ | ٥٧,٤٦٤,٩٤٨ |
| ٢٠١٣ | ٩٦٦١ | ٣٧,٢٨١,٦٠٣ |
| ٢٠١٤ | ١٢٩٣٢ | ٥٠,١٧١,٠١٠ |
| ٢٠١٥ | ١١٤٧٠ | ٤٣,٠٠١,٥٣٩ |
| ٢٠١٦ | ١٢٩٧٤ | ٥٨,٩٣٩,٩٣٦ |
| ٢٠١٧ | ١٣٨٨١ | ٥٨,٩٣٩,٩١٥ |

توسعت الإدارة العامة للتسويق في أنشطتها التسويقية خلال الفترة محل الدراسة من حيث الكم والنوع، ولكنها لاتزال تتركز في أنشطة الترويج والبيع للمنتجات. تم زيادة مرات عقد معرض الوزارة "ديارنا" ليصبح مرتين في العام بدلاً من مرة واحدة في كافة المحافظات، عقد معارض موسمية مركزياً وفي المحافظات وعلى هامش المؤتمرات. تم أيضاً استحداث عقد معرض شهري في إحدي محافظات الجمهورية بالتناوب لعرض منتجات المحافظة والمحافظات الأخري وعدم الاقتصار فقط على منتجات المحافظة ذاتها. بدأ أيضاً تطبيق المشاركة في المعارض الخارجية لعرض منتجات مشروعات الأسر المنتجة في الدول الأخرى، مثل المشاركة في معرض أبو ظبي الدولي. سعت الإدارة العامة للتسويق إلى اجتذاب مصادر جديدة لتمويل إقامة المعارض بتطبيق أسلوب الرعاة.

يوجد تعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للمشاركة في تكاليف حجز أماكن المعارض غير الدائمة. تشجع الإدارة العامة للتسويق مديريات التضامن بالمحافظات على القيام بعقد دراسات تسويقية ومتابعة تطوير منتجات مشروعات الأسر المنتجة بالمحافظات وإقامة المعارض المحلية بالمحافظات. تؤثر عدم تبعية مديريات التضامن إدارياً لوزارة التضامن بالسلب على استجابة المديريات لجهود الإدارة لتطوير أنشطة التسويق لمشروعات الأسر المنتجة، وقدرتها على استكمال البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة التسويق في المحافظات[٨٢]. يوضح الجدول رقم (٣) أهم الأنشطة التسويقة لمشروعات الأسر المنتجة متمثلة في: عدد المعارض التي تم عقدها، العقود التي تم إبرامها بعد عقد المعارض، الدراسات التسويقية التي تم القيام بها

في المديريات بالإضافة إلى عدد المنتجات التي تم تطويرها وذلك خلال الفترة من ٢٠١٢ وحتى نهاية ٢٠١٧.

الجدول رقم (٣)[٨٣]

الأنشطة التسويقة لمشروعات الأسر المنتجة من ٢٠١٢- ٢٠١٧

| العام | عدد المعارض الموسمية | عدد العقود المبرمة بعد انتهاء المعرض | عدد الدراسات التسويقية التي تم إجراؤها | عدد المنتجات التي تم تطويرها |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٢ | ٧٣ | ٣٠ | ١١ | ٤٠ |
| ٢٠١٣ | ٩٦ | ١٨ | ٨ | ١٦ |
| ٢٠١٤ | ٧٠ | ١٩ | ٣٤ | ٢٦ |
| ٢٠١٥ | ٢٤٠ | ٤١ | ٢٩ | ٧٦ |
| ٢٠١٦ | ١٠٥ | ٢٦ | ٢٩ | ٥٣ |
| ٢٠١٧ | ٧٩ (البيانات غير مكتملة من المديريات) | ٨٦ | غير محدد (البيانات غير مكتملة من المديريات) | غير محدد (البيانات غير مكتملة من المديريات) |

د – أنشطة الإدارة المركزية للحماية الاجتماعية:

مثل عام ٢٠١٢ نقطة تحول فى نشاط الإدارة المركزية للحماية الاجتماعية لدعم المشروعات متناهية الصغر، حيث صدر قرار وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية – حينذاك – رقم (٢٣٨) بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٥ بشروط وإجراءات صرف المساعدات الاستثنائية لتنمية القدرات الإنتاجية (منحة ضمانية لإقامة مشروعات صغيرة). قصر القرار منح المساعدات الاستثنائية لإقامة مشروعات متناهية الصغر أو تدعيم مشروعات قائمة على الأفراد والأسر الضمانية المستفيدة من المساعدات الشهرية الضمانية[٨٤]. يتم التقدم بطلب إلى الوحدة الاجتماعية للحصول على المساعدة مرفق به دراسة جدوى اقتصادية مبسطة للمشروع. تقدم قيمة المساعدة فى شكل عينى بموجب محضر استلام وذلك بعد إقرار الموافقة على الطلب من الجهات المسؤولة، ويكون معاش الضمان الاجتماعي هو ضمان قيمة المساعدة التي تتراوح قيمتها ما بين ١٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه. تتابع مديريات التضامن نشاط المشروع بشكل دوري كل ٣ شهور. يصبح المشروع ملكاً للمستفيد من المساعدة في حال استمرار النشاط باعتباره مساعدة لا ترد،

بل ويمكن دعمه بذات القيمة عند الرغبة في التوسع[٨٥]. يوضح الجدول رقم (٤) أعداد الأسر وقيمة المساعدات المنصرفة من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى ٢٠١٧/٢٠١٦.

الجدول رقم (٤)[٨٦]

أعداد الأسر وقيمة المساعدات الاستثنائية المنصرفة لتنمية القدرات الإنتاجية من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى ٢٠١٧/٢٠١٦

| العام المالي | عدد الأسر المستفيدة | عدد أفراد الأسر المستفيدة | قيمة المنصرف بالجنيه |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٢/٢٠١١ | ٢,١٦١ | ٣,٩١٤ | ٣,٠٥٨,٤٥٠ |
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٩٧٣ | ٢,٩٧٥ | ١,٣٦١,٢٠٠ |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٩٠٥ | ١٣,٩٤٩ | ١,٧١٦,٠٠٠ |
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | ١,٣٤٩ | ٣,٣٢٦ | ٢,١١٠,٧٥٠ |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٩٢ | ٦١٩ | ٥٠٤,٦٠٠ |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٥٧٨ | ١,١٤٢ | ٧٥١,٤٥٠ |

ه – بنك ناصر الاجتماعي[٨٧]:

استمر بنك ناصر الاجتماعي في تقديم أنشطته التكافلية خلال فترة الدراسة، ومثل شهر مارس٢٠١٧ نقطة فارقة فيما يتعلق بدور البنك في دعم المشروعات متناهية الصغر، وخاصة الموجهه للمرأة المعيلة. أعلن السيد رئيس الجمهورية / عبد الفتاح السيسي في مارس ٢٠١٧ عن مبادرة للتمكين الاقتصادي موجهة خصيصاً للمرأة الفقيرة القادرة على العمل لإنشاء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، وتم تكليف بنك ناصر الاجتماعي بتنفيذ المبادرة المعروفة باسم قرض "مستورة" بتمويل من صندوق (تحيا مصر) قدره ٢٥٠ مليون جنيه. وهو قرض دوار يسلم كمشروعات – كما هو الحال في كافة المشروعات التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي – وليس كمبالغ مالية وتتراوح قيمة القرض بين ٤ آلاف و٢٠ ألف جنيه، يسدد شهرياً أو حسب طبيعة المشروع على مدى سنتين بدون فوائد وإنما بمصروفات تشغيل نسبتها ٥٪ على سنتين بمعدل ٢,٥٪ سنوياً.

تتنوع المشروعات المطبقة في إطار المبادرة بين الإنتاج الحيواني والمشروعات التجارية والخدمية والمنزلية. ويمكن تقسيم المشروعات المطبقة حتى بداية شهر أبريل ٢٠١٨ على النحو التالي: ١٤٧١ مشروع إنتاج حيوانى بقيمة ٢٣ مليون جنيه، ٥١٥

مشروع منزلي بقيمة أكثر من ٥ ملايين جنيه، ١٩٦١ مشروع تجاري بقيمة أكثر من ٢٧ مليون جنيه، ٢٢٦ مشروع صناعي بقيمة حوالى ٣ ملايين جنيه بالإضافة إلى ١٩٢ مشروع خدمي بقيمة ما يقرب من ٣ ملايين جنيه. وترجع أهمية التركيز على دعم المشروعات متناهية الصغر الموجهه للمرأة إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث، والتي بلغت ٢٤,٢% مقابل ٩,٤% للذكور عام ٢٠١٥، كما أن حوالى٣٠% من الأسر المصرية تقوم المرأة بإعالتها[٨٨]. وقد بدأ التنفيذ الفعلي للمبادرة في نوفمبر٢٠١٧، بلغ عدد المشروعات المستفيدة ٤,٣٦٥ مشروعًا بإجمالى نحو ٦٢,١٩٠ مليون جنيه حتى الأول من أبريل ٢٠١٨.

تتولي لجان الزكاة التابعة للبنك على مستوى الجمهورية – والبالغ عددها ٤,٢٠٠ لجنة زكاة – فحص الطلبات. تمثل شروط التقدم للحصول على قرض مستورة تغيراً وتبسيطاً في الاشتراطات المعتادة التي يطلبها بنك ناصر للحصول على القروض[٨٩]. ويحق للمرأة المصرية التي لا يقل عمرها عن ٢١ سنة ولا يزيد عن ٦٠ سنة التقدم للحصول على قرض مستورة. وينطبق ذلك على من لديها معاش ضمان إجتماعي، أو معاش تكافل وكرامة، أو من مستحقي النفقة، أو من لم تحصل على معاش تكافل وكرامة لعدم إستيفائها لشروطه، أو المرأة القادرة على العمل وليس لها مصدر دخل ثابت أو ذات الدخل البسيط. يعد تقديم عرض أسعار مبدئي من اشتراطات التقدم، ويفضل من لها سابق خبرة في المشروع المطلوب تنفيذه.

يمتاز بنك ناصر الاجتماعي بتعدد فروعه المنتشرة في أنحاء الجمهورية والبالغ عددها حالياً ٩٣ فرع مع التوجه لتطويرها وميكنتها واستحداث فروع جديدة. تتم حالياً عملية إعادة هيكلة للبنك لدعم أنشطته التكافلية والاستثمارية لتطوير قدراته على العمل كبنك للفقراء أو كمؤسسة مالية تخدم محدودي الدخل[٩٠]. يمكن لبنك ناصر الاستفادة من تجربة بنك جرامين في إعادة الهيكلة التي قام بها عام ٢٠٠١[٩١].

يستهدف البنك إطلاق مبادرة جديدة عام ٢٠١٩ لدعم تمويل إنشاء وتطوير حضانات الأطفال، التابعة للقطاع الخاص والمعروفة بمشروع "تنمية الطفولة المبكرة" من خلال تقديم قروض بدون فوائد، وبمصروفات إدارية بنسبة ٥% من قيمة القرض، وذلك تمشياً مع مبادرة البنك المركزي لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر[٩٢]. ويقوم البنك حالياً أيضاً بتنمية قدرات العاملين لتتلاءم مع التوجهات المستقبلة للبنك من خلال عقد الدورات التدريبية في عدد من المجالات ذات الصلة مثل برامج المخاطر الائتمانية للمشروعات المتوسطة، الصغيرة ومتناهية الصغر، دورات مختلفة فى نظم الحاسب الآلى، وخدمة العملاء وبرامج تنمية المهارات القيادية والإشرافية.

و – برنامج "فرصة":

يأتي برنامج "فرصة" كجزء من توجه وزارة التضامن الاجتماعي لدعم المشروعات متناهية الصغر. لم يدخل البرنامج خلال فترة الدراسة حيز التطبيق الفعلي. يستهدف البرنامج أفراد الأسر القادرين على العمل في الفئة العمرية (١٥- ٥٥) فى الأسر الضمانية، وأسر برنامج "تكافل وكرامة" والذين لم يستوفوا اشتراطات برنامج "تكافل وكرامة". يتضمن البرنامج عدة محاور منها: رفع مستوى المهارات والتدريب للتشغيل وفقاً لاحتياجات سوق العمل، إتاحة قروض صغيرة ومتناهية الصغر، تحسين جودة الخدمات المحلية بالإضافة إلى توفير فرص عمل من خلال التشبيك مع القطاع الخاص. تركز المرحلة الأولى من البرنامج على محافظات بني سويف، المنيا، أسيوط، الأقصر، أسوان، كفر الشيخ، البحيرة والدقهلية[٩٣].

**خاتمة الدراسة**:

يرجع دعم وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية للمشروعات متناهية الصغر- حتى وإن كانت تحت مسميات أخري كالأسر المنتجة أو مشروعات المرأة الريفية – منذ ستينيات القرن الماضي كتوجه تنموي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للتغلب على مشكلات الفقر لدى الفئات الأكثر احتياجاً. بحثت الدراسة أهم أنشطة الوزارة في دعم المشروعات متناهية الصغر خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٨. وخلصت إلى أن فترة الدراسة قد شهدت استمراراً للجهود السابقة مع ازدياد تنوع المنتجات المقدمة من قبل الوزارة والاستفادة من التوجهات الحديثة في حقل الإدارة العامة في مجالات دعم المشروعات المتناهية الصغر، البحث عن مصادر جديدة للتمويل والدخول في العديد من أشكال الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى الجهات الدولية المعنية بدعم المشروعات متناهية الصغر كآلية للحد من الفقر لدى الفئات الأكثر احتياجاً.

**توصيات الدراسة:**

- دعم جهود الوزارة في البحث عن مصادر جديدة للتمويل بخلاف الموازنة العامة للدولة.
- التوسع في تقديم التسهيلات الإدارية والفنية للمنتفعين من خدمات الوزارة بالتزامن مع توجهات التحول الرقمي.
- التوسع في أنشطة الشراكة لاستحداث المزيد من البرامج والمبادرات التابعة للوزارة التي تصب في دعم المشروعات متناهية الصغر في المجتمع المصري.

- زيادة الاهتمام بالبعد التسويقي للمشروعات متناهية الصغر من قبل الوزارة وشركائها. ولا يقتصر الحديث في هذا السياق على تسويق منتجات المشروعات، وإنما أيضاً التسويق الاجتماعي للاستراتيجيات والأنشطة والمبادرات المتعلقة بدعم المشروعات متناهية الصغر.

## هوامش البحث:

[1] **Mohshin Habib and Christine Jubb, Poverty Alleviation with Microfinance: Bangladesh Evidence, in: A. Heshmati et al. (eds.) (2015), "Poverty Reduction Policies and Practices in Developing Asia, Economic Studies in Inequality, Social Exclusion and Well-Being", Asian Development Bank.**
**http://www.springer.com/978-981-287-419-1**

[٢] شادي يوسف العبدالله، ساهر محمد عدوس (٢٠١٧)، "دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية و التشغيل في محافظة إربد".
**Global Journal of Economic and Business, vol. 3, no. 3 , pp. 322 - 339.**
**Available online at http:// www.refaad.com**
تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٢/٣.

[3] **Daniel Agyapong (2010), "Micro, Small and Medium Enterprises' Activities, Income Level and Poverty Reduction in Ghana – A Synthesis of Related Literature, International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 12; December 2010, pp. 196- 205.**

[٤] إيهاب طلعت الشايب (٢٠١٠)، "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم إدارة الأعمال.

[5] **Nara Hari Dhakal (January 2010), Microfinance Summit 2010 NEPAL: Role of State for the Development of Microfinance Sector, Report, Ministry of Finance - Nepal.**

[٦] شرين بشري غالي توما (٢٠١٤)،"دور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر – أهمية التوازن بين كل من الأداء الاجتماعي والاستدامة المالية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر (دراسة تحليلية للحالة المصرية)، رسالة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم الاقتصاد.

[٧] سالي أحمد محمد سيد عاشور (٢٠١٥)، "المردود الاقتصادي والاجتماعي للتمويل متناهي الصغر في مصر"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم الاقتصاد.

[٨] ميار يحيى منصور علي (٢٠١٧)، "أسباب الثورة المصرية: دراسة من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، ٢٠١٧، ص ص ١٢٧–١٢٨. نقلاً عن:
– تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠)، "شباب مصر بناة مستقبلنا"، (القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد التخطيط القومي)، ص ٧٨.

[٩] ميار يحيى منصور علي، مرجع سبق ذكره، ص ص٩٢-٩٤.
[١٠] سالي أحمد محمد سيد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.
[11] **Mohshin Habib and Christine Jubb, op.cit., p.12.**
[١٢] شادي يوسف العبدالله، ساهر محمد عدوس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٤.
[١٣] راجع:
- **Mohshin Habib and Christine Jubb, op.cit., pp. 11-12.**
- مكتب العمل الدولي، "الخلاص من الفقر"، مؤتمر العمل الدولي، تقرير المدير العام، الدورة ٩١، التقرير الأول (ألف)، سويسرا، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ص٢٣.
[١٤] نقلاً عن: رائد فايز حتر، د .صلاح عبد القادر، "الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من أثاره"، جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ٢٠٠٩، ص ٩.
[١٥] ميار يحيى منصور علي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨.
[١٦] راجع:
– آسية بلخير، "الوطن العربي ومواجهة الفقر: من الإرث الاستعماري إلى تحديات العولمة الاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣٩، سبتمبر ٢٠١٥، ص ٢٩، ص ص ٤٠ – ٤٦.
- **Mohshin Habib and Christine Jubb, op.cit., p.12.**
[١٧] راجع:
– د. عبد الله حمد الدباش، د. طارق نوري ابراهيم، "دراسة تحليلية لأساليب وبرامج الحد من الفقر في عينة من الدول النامية لعام ٢٠١٢"، مجلة الدنانير، مجلة علمية محكمة تصدر عن الجامعة العراقية – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٧، ص ص ١-٦، على موقع المجلة:
**http://al-dananeer.edu.iq**
تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١/٣.
– المملكة الأردنية الهاشمية – وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر ٢٠١٣-٢٠٢٠)، ٢٠١٣، ص ص ٢٧-٣٠.
– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد"، مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا،٢٠١٧، ص ٣٣. E/ESCWA/EDID/2017/2 . على الرابط: http://www.unescwa.org تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٢/٢٠.
[١٨] راجع:
– رائد فايز حتر، د .صلاح عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.
– مكتب العمل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣-٨.
[١٩] أ.د. هبه أحمد نصار، "سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة كطريق للقضاء على الفقر"، ص ص ٢٠٥-٢٠٨، في: د. مصطفى كامل السيد (محرر)(٢٠١٧)، "نحو مكافحة الفقر: دور السياسات العامة في مصر والعالم"، القاهرة: شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب.
[٢٠] – المرجع السابق، ص ص ١٠-١٣.
– أ.د.هبه الليثي، "الاستهداف وطرق مكافحة الفقر"، ص ص ٣٨-٤١، في: د.مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره.
[21] **Yannick Glemarec, Jose A. Puppim De Oliveira (2012), "The Role of the Visible Hand of Public Institution in Creating a Sustainable Future", Public Administration and Development, 32, pp. 201-209.**

– منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، "التنافسية وتنمية القطاع الخاص – السيدات والأعمال: السياسات الداعمة لزيادة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، ص١.

[٢٢] مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي (٢٠٠٩)– دليل المستخدم، الإصدار الأول، ص ٣٥.

[٢٣] – جهاد عبدالله عفانة، قاسم موسى أبوعيد(ب.ت)، "إدارة المشاريع الصغيرة"، عمان: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ص ١٣–١٤.

– إيهاب طلعت الشايب، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤–٢٥.

ومن أمثلة تلك التعريفات في المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة راجع:

– المملكة الأردنية الهاشمية، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦.

– مؤسسة محمد بن راشد ...، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٣–٤٦.

[٢٤] سالي أحمد محمد سيد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٧–٦٨.

[٢٥] د. منى البرادعي، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة: (الوسط المفقود) والحصول على التمويل"، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال مؤتمر "المشروعات الصغيرة والمتوسطة – ما وراء الحدود – الوسط المفقود"، المعهد المصرفي المصري ، القاهرة يوم ٢٠١٦/٩/٢٦.

[٢٦] – د. محمد بن سعيد العمري، أ. خالد بن عبد الله البرازي (٢٠١٦)، "دور المشروعات الصغيرة في استيعاب الأيدي العاملة وتوطينها دراسة تطبيقية على المشروعات التي يرعاها صندوق المئوية بمنطقة الرياض"، المجلة العربية للإدارة، مج ٣٦ ، ع ١، يونيو ٢٠١٦، ص ص ١٤٧ – ١٤٩.

– إيهاب طلعت الشايب، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٩–٣٠.

– حسين عبد المطلب الأسرج، "مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ١٦–١٩.

**- Daniel Agyapong, op.cit, pp. 198-199.**

[٢٧] أ.د. هبه أحمد نصار، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠٥–٢٠٨.

**[28] Christopher J. Green, Colin H. Kirkpatrick and Victor Murinde(2006), "Policy Arena: Finance for Small Enterprise, Growth and Poverty Reduction in Developing Countries, Journal of International Development, J. Int. Dev. 18, pp. 1020–1022.**

**[29] Ajay Thapa(2007), "Micro-Enterprises and Household Income", The Journal of Nepalese Business Studies, Vol. IV, No. 1, Dec. 2007, pp. 113- 118.**

**[30] Dr. Ajay Sharma, Ms. Sapna Dua, Mr. Vinod Hatwal (2012), "Micro Enterprise Development and Rural Women Entrepreneurship: Way for Economic Empowerment", Arth Prabhand: A Journal of Economics and Management (APJEM), Vol.1 Issue 6, Sep. 2012, pp. 115-118.**

**[31] - Dr. Hala Helmy EL Hadidi (2016), Microfinance and its Role in Women Empowerment, Arab Journal of Administration, Vol. 36, No. 2, December 2016, pp. 378-379.**

– إيهاب طلعت الشايب، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٠–٣٢.

[٣٢] سالي أحمد محمد سيد عاشور، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٦–٢٧، ص ص ٤٠–٤٢.

[٣٣] الجريدة الرسمية، "قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، العدد ٤٦ (تابع) في ١٣ نوفمبر ٢٠١٤.

[٣٤] لمزيد من التفصيل راجع: إيهاب طلعت الشايب، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٠-٣٢.

[٣٥] جهاد عبدالله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٤-٦٦.

[٣٦] لمزيد من التفصيل راجع: قمر المللي، "المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق – كلية الاقتصاد – قسم المصارف والتأمين، ٢٠١٥، ص ص ٣٤-٣٩.

[٣٧] تعد الاستراتيجية الوطنية الأردنية للحد من الفقر ٢٠١٣ -٢٠٢٠ من أمثلة القيام بذلك.

[٣٨] راجع:

– شادي يوسف العبدالله، ساهر محمد عدوس،مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٣.

– منظمة التعاون الإسلامي حتى العام2025 ، برنامج العمل OIC/SUM-13/POA-Final

– موقع صندوق التنمية والتشغيل: http://www.def.gov.jo

[39] - B.S. Ghuman, Gurpinder Chima, "Rural Poverty Alleviation in India: An Assessment of Public Programs", pp. 523-533. In: Jak Jabes (editor) (2005), "The Role of Public Administration in Alleviating Poverty and Improving Governance", Selected Papers from the Launching Conference of the Network of Asia-Pacific Schools and Institutes of Public Administration and Governance (NAPSIPAG)- 6-8 December 2004 - Asian Development Bank.

[٤٠] راجع: شرين بشري غالي توما، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩-٢١.

[٤١] أ.د. هبه الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٩-٥٠.

[٤٢] ويعد صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) في المملكة العربية السعودية من أمثلة الجهات المقدمة لخدمات الاستشارة والتدريب في هذا السياق. راجع موقع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) بالمملكة العربية السعودية: http://www.Hrdf.org.sa

[٤٣] ومن أمثلة ذلك برنامج عبد اللطيف جميل لتمويل المشاريع الصغيرة (باب رزق جميل) في المملكة العربية السعودية ومؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية بجمهورية مصر العربية.

[٤٤] د. إيهاب خالد مقابله، ورقة عمل بعنوان "آليات تفعيل دور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة: بيئة الأعمال وجودة الوظائف"، مؤتمر" سوق العمل والتحولات الديموغرافية"، المنعقد في سلطنة عمان – مسقط في الفترة: ٧- ٨ يناير ٢٠١٢.

[٤٥] مكتب العمل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨-١٠.

[٤٦] Nara Hari Dhakal, op.cit., pp. 3-5

[٤٧] يعد بنك كومبارتاموس بالمكسيك وكذلك بنك بانكوسول بدولة بوليفيا من أكبر بنوك التمويل متناهي الصغر بأمريكا اللاتينية، وقد بدأ كل منهما كمنظمة غير حكومية ثم تحول إلى شركة تمويل. لمزيد من التفصيل راجع:

– سالي أحمد محمد سيد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٥-٤٩، ص ص ٥٨-٦٢.

[٤٨] قمر المللي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٨-٦٠.

[٤٩] – أ. بن سعيد موسى، دور الزكاة والوقف في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة، Proceeding of the International Conference on Masjid, Zakat and Waqf (IMAF 2015)

**(e-ISBN 978-967-13087-0-7). 1-2 December 2015, Shah Alam, Selangor, Malaysia.**

– د.علا السيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧-١٩.

[٥٠] مثل القروض التي يمنحها بنك التنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية وبنك الأمل باليمن.

[٥١] يعد برنامج "كفالة" الذى ينفذه صندوق التنمية الصناعية فى المملكة العربية السعودية من أمثلة مؤسسات ضمان مخاطر القروض.

[52] **Anis Chowdhury, Microfinance as a Poverty Reduction Tool—A Critical Assessment, United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA), Working Paper No. 89ST/ESA/2009/DWP/89, December 2009, pp.1-9. http://www.un.org/esa/desa/papers**

[٥٣] – منظمة العمل العربية، "المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل"، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، جمهورية مصر العربية – القاهرة في الفترة: ١٥ – ٢٢ مايو ٢٠١١، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى، البند الأول – القسم الأول، ص ٨٥.

– قمر المللي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٦-٥٦.

[٥٤] – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨-٢٦.

– الهيئة العامة للاستعلامات، "تمكين المرأة المعيلة إقتصاديا .. مبادرة المشروعات متناهية الصغر نموذجاً"، بتاريخ: ٢٠١٧/٨/٤، على الرابط:

**http://www.sis.gov.eg/Story/146143?lang=ar**

تاريخ الدخول: ٢٠١٨/١/١١.

[55] **Dr. Ajay Sharma,et al, op.cit, pp. 117-120.**

[٥٦] لمزيد من التفصيل راجع:

– ميار يحيى منصور علي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٣-٨٧.

– إيهاب الشايب، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٠-٥١.

[٥٧] لمزيد من التفصيل راجع:

– الموقع الرسمي للمجلس القومي للمرأة: **http://www.ncw.gov.eg**

– أعمال ومناقشات مؤتمر "تمكين المرأة في مصر: الواقع ومقترحات التعامل" – المنعقد بالقاهرة يوم الثلاثاء ٩ أبريل ٢٠١٩ – جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – مركز البحوث والدراسات السياسية وحوار الثقافات.

[٥٨] حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣-٢٥.

[٥٩] سيمون وايت، "نحو تعزيز دور فعال لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، موجز سياسات، منظمة العمل الدولية،الطبعة الأولى باللغة العربية، يونيو ٢٠١٧، ص ص ٥-٦. **ISBN: 978-92-2-130180-6** www.ilo.org/publns تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٢/١٢.

[٦٠] لمزيد من التفصيل راجع:

– جامعة الملك عبد العزيز، "مكافحة الفقر"، نحو مجتمع المعرفة – سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بالجامعة، الإصدار الثالث عشر ١٤٢٧هـ، ص ص١١٣-١١٤.

[٦١] موقع شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل):

**http://www.sanabelnetwork.org/home/default.aspx**

[٦٢] موقع بنك التنمية الصناعية والعمال المصري: **www.idbe-egypt.com**

[٦٣] د. منى البرادعي، مرجع سبق ذكره.

[٦٤] – تصريح للسيدة / غادة والي – معالي وزير التضامن الاجتماعي ورئيس مجلس أمناء إدارة المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع على موقع جريدة اليوم السابع بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٤: https://www.youm7.com/story/2019/2/24/

– لمزيد من التفصيل راجع موقع المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع: http://www.nffcd.org

[٦٥] الموقع الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي: http://www.moss.gov.eg

[٦٦] الهيكل التنظيمي لوزارة التضامن الاجتماعي من الموقع الرسمي للوزارة: http://www.moss.gov.eg/misa/ar-eg تاريخ الدخول: ١٣-٢-٢٠١٨.

[٦٧] نبذة عن الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية على موقع الوزارة: http://www.moss.gov.eg/sites/mosa/ar-eg/Pages/sector-service-detail.aspx?sid=40

تاريخ الدخول: ٢-٣-٢٠١٨.

[٦٨] مقابلة مع عدد من منسوبات الإدارة العامة لشؤون المرأة التابعة للإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية، بتاريخ: ١٩-٣-٢٠١٨.

[٦٩] نبذة عن الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية على موقع الوزارة: http://www.moss.gov.eg/sites/mosa/ar-eg/Pages/social-development.aspx

تاريخ الدخول: ٢-٣-٢٠١٨.

[٧٠] مقابلة مع أ. منير باشا روفائيل – مدير إدارة التكوين المهني والصناعات الصغيرة بالوزارة، بتاريخ: ١٣-٣-٢٠١٨.

[٧١] مقابلة مع أ. إبراهيم فضل – مدير عام إدارة التكوين المهني والصناعات الصغيرة بالوزارة، بتاريخ: ١٣-٣-٢٠١٨.

[٧٢] المرجع السابق.

[٧٣] راجع:

– الموقع الرسمي لبنك ناصر الاجتماعي:bhttps://nsbbank.weebly.com تاريخ لدخول:١٠/٣/ ٢٠١٨

[٧٤] لمزيد من التفصيل راجع قوانين بنك ناصر على موقع الوزارة: http://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/laws.aspx

[٧٥] سالي أحمد محمد سيد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٣-١٣٩.

[٧٦] تصريح للسيدة / غادة والي – معالي وزير التضامن الاجتماعي ورئيس مجلس أمناء إدارة المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع على موقع البوابة نيوز بتاريخ ١٥/٤/٢٠١٨: http://www.albawabhnews.com/3051786

تاريخ الدخول: ٢٠/٤/٢٠١٨.

[٧٧] مقابلة مع عدد من منسوبات الإدارة العامة لشؤون المرأة، مرجع سبق ذكره.

[٧٨] المصدر: الإدارة العامة لشؤون المرأة، بتاريخ ١٩/٣/٢٠١٨.

[٧٩] تم الاعتماد على البيانات والمعلومات المقدمة من: وزارة التضامن الاجتماعي – الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية – الإدارة العامة للتكوين المهني والصناعات الصغيرة والإدارة العامة للتسويق، بتاريخ ١٣/٣/٢٠١٨.

[٨٠] مقابلة مع أ. إبراهيم فضل، مرجع سبق ذكره.

[٨١] المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي – الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية – الإدارة العامة للتكوين المهني والصناعات الصغيرة، بتايخ ٢٠١٨/٣/١٣.

[٨٢] مقابلة مع أ. إبتسام عبد المنعم محمد – مدير عام التسويق بالإدارة العامة للتنمية الاجتماعية، بتاريخ: ٢٠١٨/٣/١٣.

[٨٣] المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي – الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية – الإدارة العامة للتسويق، بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣.

[٨٤] وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية– قرار وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية رقم (٢٣٨) بشروط وإجراءات صرف المساعدات الاستثنائية لتنمية القدرات الإنتاجية (منحة ضمانية لإقامة مشروع صغير).

[٨٥] مقابلة مع أ. محمد حسين علي أبو حسوب – مدير عام الإدارة العامة للضمان الاجتماعي والتعويضات، بتاريخ: ٢٠١٨/٣/١٩.

[٨٦] الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الإدارة العامة للضمان الاجتماعي والتعويضات، بتاريخ: ٢٠١٨/٣/١٩.

[٨٧] مقابلة مع أ. شريف سيد رفاعي – إدارة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالفرع الرئيسي لبنك ناصر الاجتماعي، بتاريخ: ٢٠١٨/٤/٣.

[٨٨] *الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.*

[٨٩] راجع:

– سالي أحمد محمد سيد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٦-١٦٧.

– موقع بنك ناصر الاجتماعي: https://nsbbank.weebly.com

[٩٠] تصريح للسيدة / غادة والي – معالي وزير التضامن الاجتماعي لجريدة المصري اليوم – يوم الإثنين الموافق: ٢٠١٧/٧/٢٤. على الرابط:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1166786

[٩١] سالي أحمد محمد سيد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٥-٥٢.

[٩٢] تصريح للسيدة / غادة والي – معالي وزير التضامن الاجتماعي لجريدة اليوم السابع – يوم الأربعاء الموافق: ٢٠١٨/١٢/٢٦، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٣/٩ على الرابط:

https://www.youm7.com/story/2018/12/26

[٩٣] راجع: وزارة التضامن الاجتماعي، "مواصفات ومعايير المقترحات المقدمة لتمويل مشروعات برنامج "فرصة" للتدريب والتشغيل. على الرابط

http://www.moss.gov.eg/sites/mosa/ar-eg/Pages/programs-listing.aspx